

دورة قيادة سياحة الاقتصاد الأزرق: الوجهات الساحلية والمحميات البحرية

5 – 9 يوليو 2027

نيويورك





دورة قيادة سياحة الاقتصاد الأزرق: الوجهات الساحلية والمحميات البحرية

المرجع: 16375_173 التاريخ: 5 - 9 يوليو 2027 المكان: نيويورك الرسوم: GBP 7900

ملخص البرنامج

قيادة سياحة الاقتصاد الأزرق في الوجهات الساحلية والمحميات البحرية دورة تدريبية تمتد أسبوع بمسئول متقدم، موجهة إلى قيادات هيئات السياحة والوجهات والمحميات البحرية، ويخرج منها كل مشارك بخطة لإدارة وجهة ساحلية وبحرية يؤثر في قرارها. فالوجهات الساحلية تجتذب الاستثمارات سريعاً، لكن الشباب والشواطئ والمجتمعات قد تتدهور أسرع مما تحدث الخطط. ويتدرج البرنامج من أسواق الاقتصاد الأزرق وتخطيط المناطق الساحلية إلى حدود الزوار وحماية البيئة البحرية وتطوير الرحلات البحرية والواجهات المائية ومخاطر المناخ. تقدم هذا البرنامج في إدارة السياحة الساحلية والبحرية مارس للتدريب المملكة المتحدة.

المبررات المؤسسية

تعتمد السياحة الساحلية على أصول طبيعية لا يمكن إعادة بنائها بعد فقدانها. وحين تتوسع المشروعات ورحلات السفن السياحية ومشغلو الغوص دون حدود متفق عليها، تتضرر الشعاب ويضعف تأييد السكان، فتراجع جاذبية الوجهة وقيمة الاستثمار. والقيادة التي تخطط لليابسة والبحر معا وتدير ضغط الزوار تحمي البيئة وإيرادات الوجهة على المدى البعيد.

- العائد من الزائر في كل موقع: يرتفع حين تدار القدرة الاستيعابية والتسعير والموسمية بدل السعي إلى الأعداد وحدها.
- حالة الموائل البحرية: تحمي حين ترتبط مناطق الاستخدام والتصاريح والرصد بحدود متفق عليها.
- الانكشاف على مخاطر الاستثمار والمناخ: ينخفض حين يخطط لتغير خط الساحل والظواهر المتطرفة قبل البناء.

المبادئ والأساس المعرفي

- الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية: يقوم عليها تخطيط اليابسة والبحر وأصحاب المصلحة معا في الجلسة 1.
- إطار حدود التغير المقبول Limits of Acceptable Change: يحدد مؤشرات الزوار وعتباتهم في الجلسة 2.
- فئات إدارة المناطق المحمية لدى الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة IUCN: تؤطر تقسيم المحميات البحرية والاستخدامات المسموح بها في الجلسة 3.
- معايير الوجهات الصادرة عن المجلس العالمي للسياحة المستدامة GSTC: توجه مقاييس العائد على المجتمع المحلي في الجلسة 5.



المشاركون المستهدفون

- القيادات التي تضع سياسات السياحة والتطوير للوجهات الساحلية والجزر.
- المطورون والمشغلون الذين يخططون للمنتجعات والمراسي ومشروعات الوجهات المائية.
- المديرون المسؤولون عن المحميات البحرية والشعاب ومواقع الغوص والغطس.
- قيادات الموانئ والرحلات البحرية الذين يديرون تدفق الركاب والرحلات الشاطئية.

يخدم البرنامج هيئات السياحة ومطوري العقارات والمنتجعات وجهات حماية البيئة البحرية وسلطات الموانئ.

مخرجات التعلم

1. سيكون المشاركون قادرين على تقييم أسواق سياحة الاقتصاد الأزرق ومدى ملائمتها لوجهة ساحلية.
2. سيكون المشاركون قادرين على بناء خطة متكاملة للمنطقة الساحلية توائم بين السياحة والحماية واستخدامات المجتمع.
3. سيكون المشاركون قادرين على تشخيص ضغط الزوار باستخدام القدرة الاستيعابية ومؤشرات حدود التغير المقبول.
4. سيكون المشاركون قادرين على تصميم ترتيبات تقسيم المحميات البحرية وتصاريحها ورصدها.
5. سيكون المشاركون قادرين على تبرير قرارات تطوير الرحلات البحرية والمراسي والوجهات المائية في ضوء مخاطر المناخ والسواحل.
6. سيكون المشاركون قادرين على ترتيب أولويات الاستدامة والعائد على المجتمع في وجهة ساحلية.

هيكل البرنامج

اليوم 1: سياحة الاقتصاد الأزرق وتخطيط المناطق الساحلية

ما الدور الذي ينبغي أن تؤديه السياحة في الاقتصاد الساحلي الأوسع؟

- قطاعات الاقتصاد الأزرق وشرائح سوق السياحة الساحلية
- مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ومرابطها
- خريطة أصحاب المصلحة في الساحل: الصيد والموانئ والسكان والمستثمرون
- نماذج حوكمة الوجهات في السواحل والجزر
- التقييم المرجعي للوجهة الساحلية

اليوم 2: القدرة الاستيعابية وإدارة الزوار

كم زائرا يستطيع شاطئ أو جزيرة أو شعاب أن تستقبل دون ضرر دائم؟



- القدرة الاستيعابية المادية والبيئية والاجتماعية
- مؤشرات حدود التغير المقبول وعتباتها
- تصميم تدفق الزوار والدخول بمواعيد محددة وضوابط الحجز
- التسعير والرسوم والموسمية أدوات لإدارة الطلب
- بيانات رصد الزوار والإدارة التكيفية

اليوم 3: المحميات البحرية وسياحة الشعاب المرجانية والغوص

كيف تحقق المواقع البحرية قيمة سياحية مع بقائها محمية؟

- فئات المناطق المحمية لدى IUCN وتقسيم المناطق البحرية
- تصاريح مشغلي الغوص والغطس والقوارب ومدونات السلوك
- رصد صحة الشعاب المرجانية والاستجابة للحوادث
- رسوم المستخدمين والتمويل المستدام للمحميات البحرية
- الشراكات مع المشغلين والعلماء والمجتمعات المحلية

اليوم 4: تطوير الرحلات البحرية والمراسي والواجهات المائية والمخاطر الساحلية

أي المشروعات تعزز الوجهة، وأيها يخلق مخاطر؟

- تخطيط رسو السفن السياحية وطاقات الميناء والرحلات الشاطئية
- نماذج أعمال المراسي وسياحة اليخوت
- تحديد مواقع المنتجعات والواجهات المائية والارتدادات وضوابط التصميم
- مخاطر تآكل السواحل وارتفاع مستوى البحر والطقس المتطرف
- تقييم الأثر البيئي للمشروعات الساحلية

اليوم 5: تطبيق قيادة سياحة الاقتصاد الأزرق على وجهة

هل خطة الوجهة الساحلية والبحرية متوازنة وممولة وجاهزة للحكومة؟

- معايير الوجهات لدى GSTC ومقاييس العائد على المجتمع
- ربط حدود الزوار في الجلسة 2 بقرارات التطوير في الجلسة 4
- تمويل حماية البيئة البحرية في الجلسة 3 من إيرادات السياحة
- ترتيبات الحوكمة والرصد المستمدة من الجلسة 1
- إنجاز خطة إدارة الوجهة الساحلية والبحرية



المنهجية

يعتمد البرنامج على تحليل حالات لمنتجات الجزر ومحميات الشعاب وموانئ السفن السياحية والواجهات المائية. وتبدأ كل جلسة بعرض موجز، يليه عمل جماعي على وجهة يختارها المشاركون باستخدام الخرائط وبيانات الزوار ومقترحات التطوير.

- نشاط مقترح: تحديد مؤشرات حدود التغير المقبول لموقع شعاب يرتاده الزوار بكثرة.
- نشاط مقترح: تقسيم محمية بحرية بين الغوص والصيد والحماية.
- نشاط مقترح: تقييم مقترح منتج على الواجهة المائية في ضوء المخاطر الساحلية وقواعد الارتداد.

المخرج الختامي

يعد كل مشارك خطة لإدارة وجهة ساحلية وبحرية يؤثر في قرارها أو لحالة دراسية. وتتضمن الخطة تخطيط المنطقة الساحلية، وحدود الزوار، وترتيبات حماية البيئة البحرية، وإرشادات التطوير والمخاطر، ونموذجاً للحكومة والتمويل.

الأسئلة الشائعة

هل يناسب تدريب سياحة الاقتصاد الأزرق المطورين إلى جانب المسؤولين الحكوميين؟

نعم، فهو بمستوى متقدم للقيادات في القطاعين العام والخاص التي تشكل الواجهات الساحلية، ويفترض خبرة في السياحة أو التطوير أو البيئة.

ما الأطر التي تقوم عليها دورة سياحة الاقتصاد الأزرق؟

تقوم على الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وإطار حدود التغير المقبول، وفئات إدارة المناطق المحمية لدى IUCN، ومعايير الوجهات لدى GSTC.

كيف تستخدم خطة إدارة الواجهة الساحلية والبحرية الناتجة عن تدريب سياحة الاقتصاد الأزرق في

العمل؟

تستخدمها لتوجيه قرارات اعتماد المشروعات، ووضع حدود الزوار، والاتفاق مع الشركاء على تمويل حماية البيئة البحرية.